مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

مكتب الضبط
الواردات
21 جوان 2018

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 273 / 2018

تونس في 20 جوان 2018

سؤال كتابي إلى وزير الدفاع على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول إحالة الوكيل العام لمحكمة الإستئناف على التقاعد الوجوبي

سيدي الوزير، تحية و إحتراما

الرجاء التفضل بتبيين الوضعية القانونية للسيدة العميدة مديرة القضاء العسكري.

نشرت جريدة الشارع المغاربي خبرا يفيد إحالة السيد وحيد بونني على التقاعد الوجوبي.

الرجاء التفضل بتبيين أسباب هذه العقوبة.

نفس الجريدة أكدت أنه أحيل على التقاعد حتى تبقى السيدة العميدة هي الوحيدة التي تتوفر فيها الشروط، ليتم بذلك التمديد لها بعد سن التقاعد في تداخل مرفوض و غير مقبول من التنفيذي في القضائي.

الرجاء التفضل بالتوضيح

في انتظار ردكم، تقبوا سيدي الوزير أسمى عبارات التقدير.

النائب ياسين العياري

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهورية التونسية
وزارة الدفاع الوطني
الوزير
31580

تونس في 23 جويلية 2018

إلى
السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.
المرجع: مكتوبكم عدد 1293 بتاريخ 9 جويلية 2018 والوارد علينا يوم 11 جويلية 2018.
المصاحيب: (3) إجابات.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع والمتضمن ثلاثة أسئلة كتابية توجه بها السيّد النّائب ياسين العيّاري، أتشرّف بموافاتكم، صحبة هذا، بإجابة وزارة الدّفاع الوطني عن الأسئلة المذكورة.

هذا، وتبقى الوزارة على ذمتكم لتقديم مزيد الإيضاحات والإجابة عن أي تساؤلات.

والسّلام

وزير الدفاع الوطني
عبد الكريم زبيدي

مجلس نواب الشعب
الواردات
رمز الإدارة ك ع

إجابة وزارة الدفاع الوطني حول تساؤل السيّد النائب ياسين العياري حول إبقاء الوكيل العام مدير القضاء العسكري في حالة مباشرة وإحالة الوكيل العام لمحكمة الإستئناف على التقاعد الوجوبي

1. إبقاء الوكيل العام مدير القضاء العسكري بحالة مباشرة.

بلغت العميد قاضي آمال الجويني وكيل الدّولة العام مدير القضاء العسكري السنّ القانونيّة للإحالة على التقاعد في تاريخ غرّة جانفي 2018، ووقع إبقاؤها بحالة مباشرة بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد لمدّة سنة إضافيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الإجراء مُطابق لأحكام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي، ومنشور رئيس الحكومة عدد 16 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أكتوبر 2016 وهو إجراء استثنائي يستوجب الحصول على الترخيص المسبق ويشمل فقط بعض الإطارات العليا التي يصعب تعويضها نظرا لخبرتها الخاصة في بعض المجالات الدقيقة.

وقد سبق إبقاء عسكريين بحالة مباشرة بعد بلوغهم سنّ التقاعد على غرار بعض الضبّاط القادة أو الضبّاط السّامين الأطبّاء وذلك إعتبارا لخصوصيّة مهامهم ولتوفّر الشّروط المضبوطة بمنشور رئاسة الحكومة المشار إليه أعلاه.

2. إحالة الوكيل العام لمحكمة الإستئناف على التقاعد الوجوبي:

فيما يتعلّق بإحالة العقيد قاضي وحيد بوننّي على التقاعد الوجوبي، فإنّ هذا الإجراء يندرج في إطار ما خوّله الفصل 26 من القانون عدد 20 لسنة 1967 المؤرخ في 31 ماي 1967 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام للعسكريين والفصل 6 من القانو ن عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية بناء على ثبوت معطيات وتصرفات تتنافى مع ماهو محمول على العسكريين عموما والقضاة منهم على وجه الخصوص تتعلق بوضعية تضارب مصالح على معنى الفصل 33 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011 المتعلق بتنظيم مهنة المُحاماة والتي يمكن أن تمس من مصداقية وحياد القضاء العسكري.

مع الإشارة إلى أن المعني بالأمر يتمتع وفق هذا الإجراء بجراية تقاعد وكأنه واصل العمل إلى تاريخ الإحالة على التقاعد بالحد العمري لرتبته.

وزير الدفاع الوطني
عبد الكريم زبيدي